للمفاوضات هي وضع ترتيبات حكم ذاتي في [الضفة الفلسطينية] و[قطاع] غزة» (المصدر نفسه).

على ان امتناع الوفد الاسرائيلي تقديم أي مخطط شامل وجدّي لمضمون الحكم الذاتي لم يكن يعني غياب أي أفكار اسرائيلية محدّدة في هذا المجال. ذلك ان نائب وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو، كان عرض في حضور الكتلة الموسّعة لحزب المفدال تصوّراً يمينياً متطرّفاً لمفهوم الحكم الذاتي يتعارض، الى حدّ كبير، مع الاطار الوارد في اتفاقيتي كامب ديفيد. واستند نتنياهو في حديثه الى ما قاله شامير، من ان اسرائيل لا تعتبر كل ما ورد في هاتين الاتفاقيتين أمراً مقدّساً. وبالتالي فان الحديث عن حكم ذاتي، هو، حسب رأيه، غير صحيح. بل يجب ان يكون المقصود هو إقامة أربعة كانتونات في مناطق ذات كثافة سكانية عربية عالية وهي: جنين ونابلس والخليل وقلقيلية، على ان تكون، جميعاً، تحت السيادة الاسرائيلية. أمّا الدولة الفلسطينية فإنها قائمة، بالفعل، في الاردن (**هاتسوفيه**، ١٩٩٢/٢/١١).

هذا التصوّر الاسرائيلي المتطرّف هو ما حذّر منه فيصل الحسيني، أيضاً، في اثناء لقاءاته المتعدّدة في واشنطن مع عدد من كبار المسؤولين الاميركيين، ومن بينهم وزير الخارجية، جيمس بيكر. فقد عرض الحسيني على محاوريه الاميركيين، عشية بدء الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية، تقارير وخرائط تظهر، بوضوح، أهداف وتوجّهات السياسة الاستيطانية الاسرائيلية. وتبدو التجمّعات السكانية العربية، في هذه المخططات، جُزراً صغيرة وسط بحر من المستوطنات اليهودية (**هآرتس**، ١٩٩٢/٢/٢١).

سيطر النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة على اجواء المحادثات في واشنطن، التي بدأت في ١٩٩٢/٢/٢٤، خاصة مع المواقف الاميركية المتشدّدة في هذا الموضوع بالذات. وللمرة الاولى، صرّحت الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني، د. حنان عشراوي، انه «اذا لم توقف اسرائيل بناء المستوطنات، وتمتنع عن خرق حقوق الانسان، فإن المحادثات لن تستمر في أي قضية أخرى». وردّ على ذلك رئيس الطاقم الاسرائيلي للتفاوض مع الفلسطينيين، الياكيم روبنشتاين، قائلاً ان النقاش بشأن المستوطنات يجب ان يتم في المرحلة الاخيرة، فقط، من المفاوضات، وذلك في اثناء البحث في الترتيبات النهائية والدائمة (**دافار**، ١٩٩٢/٢/٢٦).

وتأكيداً على هذا التوجه، عرض الوفد الاسرائيلي وثيقتين تتضمّنان شرحاً للموقف الاسرائيلي في ما يتعلّق بالترتيبات المرحلية، وقائمة بالقضايا، حسب أولوياتها، والتي يجب المباشرة بمناقشتها. واعتبر روبنشتاين هذه الاوراق بمثابة «أفكار تفصيلية تغطي موضوع الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية». أمّا د. حنان عشراوي فرأت في هذه الوثائق «إهانة للعقل»، وأكدت على ان الموقف الاسرائيلي يعني اعطاء شرعية للاحتلال، والسماح للاسرائيليين بمواصلة الاستيطان، وتوفير الشرعية القانونية لوجود نظامين قضائيين في الارض المحتلة؛ أحدهما لليهود والآخر للعرب، والتأكيد على ان اسرائيل هي مصدر الصلاحيات، ووضع القدس الشرقية خارج اطار الحكم الذاتي (**معاريف**، ١٩٩٢/٢/٢٦).

أمّا تفاصيل الوثيقة الاسرائيلية، الواقعة في عشر صفحات تحت عنوان: «أفكار للتعايش في المناطق في اثناء الفترة الانتقالية»، فقد تحدث عنها الناطق بلسان الوفد الاسرائيلي في واشنطن، يوسف غول، قائلاً انها تقدم شرحاً تفصيلياً للقطاعات التي تقترح اسرائيل نقلها للادارة الفلسطينية وهي: القضاء، الادارة، الزراعة، التربية والتعليم، الموازنة والضرائب، الصحة، الصناعة والتجارة، السياحة، العمل والرفاه، الشرطة المحلية، المواصلات والاتصالات، الشؤون الدينية والبلدية. في حين تناولت الوثيقة الفلسطينية، التي عرضها رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، قضايا الاراضي ومصدر صلاحيات ادارة الحكم الذاتي وغيرها من القضايا الجوهرية التي ترى اسرائيل عدم امكانية البحث فيها الاّ في المرحلة الاخيرة من المفاوضات لدى التطرّق الى الترتيبات النهائية والدائمة في الارض المحتلة. واعترفت مصادر اسرائيلية بأن الاقتراح الذي تقدّم به روبنشتاين شكّل تراجعاً عن الاقتراحات التي عرضتها اسرائيل في محادثاتها مع مصر ضمن اطار محادثات الحكم الذاتي قبل عشر سنوات. وبرّرت تلك